

عبد الحفيظ بالقاضي

شرح القانون الجنائي المغربي

القسم العام

الجزء الأول:

المبادئ العامة والنظرية العامة للجريمة



طبعة مزيدة ومنتقحة

الفهرس

الباب الأول: مفهوم القانون الجنائي وتطور حق الدولة في العقاب

الفصل الأول: مفهوم القانون الجنائي.....	7
المبحث الأول: مقاربة أولية لمادة «القانون الجنائي».....	7
المطلب الأول: إشكالية القانون الجنائي.....	7
المطلب الثاني: العلوم الجنائية والظاهرة الإجرامية.....	10
المبحث الثاني: مهمة القانون الجنائي.....	13
المطلب الأول: النظام الاجتماعي.....	13
المطلب الثاني: النظام القانوني.....	14
المبحث الثالث: مضمون القانون الجنائي.....	16
المطلب الأول: المضمون القانوني.....	16
أولاً: القانون الجنائي العام.....	17
ثانياً: القانون الجنائي الخاص.....	18
ثالثاً: المسطورة الجنائية.....	18
المطلب الثاني: المضمون العلمي.....	19
أولاً: علم الإجرام.....	19
ثانياً: علم العقاب.....	26
ثالثاً: السياسة الجنائية.....	27
المبحث الرابع: طبيعة القانون الجنائي.....	33
المطلب الأول: القانون الجنائي بين التبعية والاستقلال.....	33
أولاً: نظرية التبعية.....	35
ثانياً: نظرية الاستقلال.....	36
ثالثاً: تحليل طبيعة القانون الجنائي من منظور وحدة النظام القانوني.....	37
المطلب الثاني: موقع القانون الجنائي من النظام القانوني.....	38
أولاً: القانون الجنائي فرع من القانون العام.....	38

38	ثانيا: القانون الجنائي فرع من القانون الخاص
39	ثالثا: القانون الجنائي فرع مستقل بذاته
40	المطلب الثالث: علاقة القانون الجنائي بغيره من الفروع القانونية
40	أولا: علاقة القانون الجنائي بالقانون العام
48	ثانيا: علاقة القانون الجنائي بالقانون الخاص
51	الفصل الثاني: تطور حق الدولة في العقاب في العصر الحديث
52	المبحث الأول: المدرسة التقليدية
53	المطلب الأول: ثورة الفكر الجنائي في القرن الثامن عشر
55	المطلب الثاني: مضمون الفلسفة العقابية التقليدية
58	المطلب الثالث: أثر الفلسفة التقليدية في تطور الفكر والتشريع الجنائي
60	المبحث الثاني: المدرسة التقليدية الجديدة
61	المطلب الأول: الفلسفة المثالية وفكرة العدالة المطلقة
63	المطلب الثاني: التوفيق بين العدالة والمنفعة
65	المطلب الثالث: أثر المدرسة التقليدية الجديدة على التشريعات الجنائية
66	المبحث الثالث: المدرسة الوضعية أو الواقعية
68	المطلب الأول: عوامل الثورة الجنائية الثانية
68	أولا: إخفاق السياسة العقابية التقليدية
69	ثانيا: ذيوع الفلسفة الوضعية
70	المطلب الثاني: مضمون السياسة الجنائية الوضعية
71	أولا: مبدأ الانسياق والمسؤولية الجنائية الحتمية
73	ثانيا: الخطورة الاجتماعية
75	المطلب الثالث: أثر المدرسة الوضعية في تطوير النظم العقابية
77	المبحث الرابع: حركة الدفاع الاجتماعي
77	المطلب الأول: تطور فكرة الدفاع الاجتماعي
79	المطلب الثاني: الدفاع الاجتماعي لدى F. Gramatica
79	أولا: الأساس الفلسفى
80	ثانيا: مضمون السياسة الجنائية
83	ثالثا: تقدير قيمة حركة الدفاع الاجتماعي لدى F. Gramatica
84	المطلب الثاني: الدفاع الاجتماعي الجديد لدى مارك آنسيل

أولاً: الخطوط العامة للسياسة الجنائية في فكر الدفاع الاجتماعي الجديد.....	85
ثانياً: الدفاع الاجتماعي الجديد على محك النقد النظري والاختبار العملي.....	92

الباب الثاني: القاعدة الجنائية

الفصل الأول: التعريف بالقاعدة الجنائية.....	99
المبحث الأول: البناء الداخلي للقاعدة الجنائية.....	99
المطلب الأول: العناصر التكوينية للقاعدة الجنائية وأهم صورها.....	99
المطلب الثاني: أصناف القاعدة الجنائية.....	106
المبحث الثاني: مصادر القاعدة الجنائية.....	107
المطلب الأول: المصدر المباشر للقاعدة الجنائية أو التشريع.....	107
المطلب الثاني: المصادر غير المباشرة.....	110
أولاً: العرف.....	110
ثانياً: الشريعة الإسلامية.....	112
ثالثاً: المبادئ العامة للقانون.....	113
الفصل الثاني: دور القاعدة الجنائية.....	115
المبحث الأول: مبدأ الشرعية الجنائية.....	115
المطلب الأول: مبدأ الشرعية الجنائية: مفهومه وأساسه.....	115
أولاً: دلالة مبدأ الشرعية وتطوره.....	115
ثانياً: مبررات مبدأ الشرعية الجنائية.....	117
المطلب الثاني: مبدأ الشرعية الجنائية: نتائجه وتقدير قيمته.....	120
أولاً: نتائج مبدأ الشرعية الجنائية.....	120
ثانياً: تقدير قيمة مبدأ الشرعية الجنائية.....	122
المبحث الثاني: تفسير النصوص الجنائية.....	125
المطلب الأول: أنواع التفسير.....	126
أولاً: التفسير الفقهي.....	126
ثانياً: التفسير التشريعي أو الأصيل.....	127
الفصل الثالث: نطاق تطبيق القاعدة الجنائية.....	137
المبحث الأول: تطبيق القانون الجنائي في الزمان.....	137
المطلب الأول: قاعدة عدم رجعية القانون الجنائي.....	138

138	أولا: مضمون القاعدة وقيمتها القانونية
139	ثانيا: مبررات قاعدة عدم الرجعية
141	ثالثا: شروط ونطاق تطبيق قاعدة عدم الرجعية
145	المطلب الثاني: الاستثناءات الواردة على قاعدة عدم الرجعية
145	أولا: حالة النصوص العقابية والجديدة فعلا
147	ثانيا: حالة النصوص ذات الصبغة العقابية الحقيقة ولكنها ليست جديدة فعلا
148	ثالثا: حالة النصوص ذات الصبغة الجديدة ولكنها ليست عقابية فعلا
149	ثالثا: حالة النصوص الجنائية الأصلح للمتهم
156	المبحث الثاني: تطبيق القانون الجنائي في المكان
157	المطلب الأول: الأنظمة المختلفة في سريان القانون الجنائي في المكان
157	أولا: نظام إقليمية التشريع الجنائي
159	ثانيا: نظام شخصية التشريع الجنائي
159	ثالثا: نظام عالمية الحق في العقاب
160	المطلب الثاني: الجرائم المرتكبة داخل المغرب
160	أولا: شروط تطبيق مبدأ الإقليمية
165	ثانيا: الاستثناءات الواردة على مبدأ الإقليمية
167	المطلب الثالث: الجرائم المرتكبة خارج الوطن
168	أولا: الجرائم التي يرتكبها مغربي في الخارج
171	ثانيا: الجرائم التي يرتكبها مواطن أجنبي في الخارج

الباب الثالث: النظرية العامة للجريمة

177	الفصل الأول: مبادئ عامة في نظرية الجريمة
177	المبحث الأول: التعريف بالجريمة والتفرقة بينها وبين بعض الواقع غير المشروعة
177	المطلب الأول: تعريف الجريمة
178	المطلب الثاني: التمييز بين الجريمة الجنائية وغيرها من الجرائم
179	أولا: الجريمة الجنائية والجريمة المدنية
180	ثانيا: الجريمة الجنائية والجريمة التأديبية
182	المبحث الثاني: البناء القانوني للجريمة

المطلب الأول: أركان الجريمة.....	182
المطلب الثاني: الشرط المفترض والشرط الموضوعي للعقاب.....	184
المطلب الثالث: ظروف الجريمة.....	187
أولاً: ماهيتها.....	187
ثانياً: أنواعها.....	188
المبحث الثالث: تقسيم الجرائم إلى جنaiات وجنح ومخالفات.....	190
المطلب الأول : مبدأ التقسيم الثلاثي.....	190
أولاً: معيار التقسيم وضوابط تطبيقه	190
ثانياً: الانتقادات الموجهة إلى التقسيم الثلاثي والرد عليها	192
المطلب الثاني : الآثار المترتبة على التقسيم الثلاثي	194
أولاً: في تطبيق أحكام القانون الجنائي العام	194
ثانياً: في تطبيق أحكام القانون الجنائي الخاص	195
ثالثاً : في تطبيق أحكام قانون المسطرة الجنائية.....	195
الفصل الثاني: الركن المادي في الجريمة.....	197
المبحث الأول: الركن المادي في الجريمة التامة.....	197
المطلب الأول: النشاط الإجرامي	197
أولاً: النشاط الإيجابي	198
ثانياً: النشاط السلبي	199
ثالثاً: النشاط الإيجابي الذي يقع بطريق الامتناع	200
المطلب الثاني: النتيجة الإجرامية.....	202
أولاً: النتيجة في مدلولها المادي	203
ثانياً: النتيجة في مدلولها القانوني	204
ثالثاً: مدى الصلة القائمة بين المدلول المادي والمدلول القانوني للنتيجة الإجرامية	205
المطلب الثالث: علاقة السببية.....	205
أولاً: الأهمية القانونية لعلاقة السببية	206
ثانياً: معيار علاقة السببية	207
المبحث الثاني: المحاولة	211
تمهيد: الأطوار المتعاقبة للعملية الإجرامية	211
المطلب الأول: أركان المحاولة	212

أولا: البدء في تنفيذ الجريمة.....	213
ثانيا: انعدام العدول الاختياري.....	216
المطلب الثاني: صور المحاولة.....	220
أولا: الجريمة الموقوفة.....	220
ثانيا: الجريمة الخائبة.....	220
ثالثا: الجريمة المستحيلة.....	221
المطلب الثالث: العقاب على جريمة المحاولة.....	225
المبحث الثالث: المساعدة الجنائية.....	225
المطلب الأول: التمييز بين الفاعل والشريك.....	227
المطلب الثاني: المساعدة الأصلية.....	231
المطلب الثالث: المشاركة في الجريمة.....	237
الفصل الثاني: الركن المعنوي للجريمة.....	257
المبحث الأول: القصد الجنائي.....	259
المطلب الأول: عناصر القصد الجنائي.....	260
المطلب الثاني: صور القصد الجنائي.....	269
أولا: القصد المباشر والقصد الاحتمالي.....	269
ثانيا: القصد العام والقصد الخاص.....	272
ثالثا: القصد المحدود والقصد غير المحدود.....	274
رابعا: القصد البسيط والقصد المشدد.....	275
المبحث الثاني: الخطأ غير العمدي.....	278
المطلب الأول: مفهوم الخطأ.....	280
أولا: الفارق المميز بين الخطأ غير العمدي والقصد الجنائي.....	280
ثانيا: عناصر الخطأ.....	281
المطلب الثاني: أنواع الخطأ.....	286
الفهرس.....	291

ـ ما هي الأفعال أو أنماط السلوك التي يتبعها العقاب عليها؟ ومن هم الأشخاص الجديرون بالعقاب الجنائي؟ وما هو الأساس الذي يقوم عليه هذا العقاب؟ وما هو العقاب الأمثل؟ إن أسئلة من هذا القبيل إنما تتجاوز كثيرا، بالنظر إلى حجمها وأبعادها، قدرات الشخص المسلح بالتكوين القانوني وحده.

صحيح أن هذه اللحوظة لا ينحصر انتطافها في الميدان الجنائي وحدد تماماً أن القواعد القانون المدنى والتجاري وغيرهما أثراً أخلاقية وسياسية هامة كثيرة ما يقف رجل القانون أمامها عاجزا عن التقدير: ومع ذلك فإن العقاب أو الزجر *répression* يمثل مظهراً أساسياً للسلطة العامة مما يجعله واقعاً بالضرورة في محور الجدل القياسي والسياسي الذي يدور حول الدولة وجودها وتنظيمها وتبريرها...».

المؤلف في سطور:

د. عبد الرحيم بليقاضي، أستاذ التعليم العالي بجامعة محمد الخامس بالرباط:

حاصل على شهادة الإجازة في القانون الخاص من جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، وعلى شهادة الماجستير في القانون العام والقانون الجنائي من جامعة القاهرة؛ وعلى شهادة الدكتوراه في الحقوق من جامعة محمد الخامس بالرباط:

حاصل على جائزة المغرب للكتاب برسم سنة 1997:

حاصل على جائزة أفضل بحث لعام 2006 في مجال الإنسانيات من مجلس إدارة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي:

عضو في معهد العلوم الافتراضية والاجتماعية بالرباط:

رئيس شعبة القانون الخاص ومسؤول عن ماستر القانون الجنائي والعلوم الجنائية بكلية الحقوق/السوسيي (سابقا).

